معيار الاستهداف بعقود الاستهلاك الإلكترونية

الباحث/ محمد صلاح مصطفي محمد عبد الدايم

(ISSN: 2537 - 0758)

معيار الاستهداف بعقود الاستهلاك الإلكترونية

الباحث/ محمد صلاح مصطفي محمد عبد الدايم

١- مقدمة

مع تزايد عدد المستهلكين في إطار التجارة الإلكترونية، ظهرت الحاجة إلى حمايتهم باعتبارهم الطرف الضعيف بعقودهم مع المهنى وهو الطرف الأقوى في هذه العلاقة لأنه يمتلك الوسائل التقنية فضلاً عن الخبرة في هذا المجال الأمر الذي يعطيه أفضلية ومركز أقوى من المستهلك، ذلك الطرف الضعيف الذي يفتقد للقدرة التقنية بالإضافة إلى بساطة في التعامل فهو ليس بخبير في هذه المسائل ولا يتقن الممارسات التجارية التي يزاولها التجار.

فالثابت في عقود الاستهلاك أن المستهلك يجد نفسه أمام عقد نمطي معد سلفًا من جانب المهني وعلى المستهلك أن يقبل هذا العقد بكل شروطه أو يرفضه جملة ولا يجد المستهلك أمام حاجته الملحة للسلعة أو الخدمة إلا أن يقبل العقد بكل شروطه حتى ولو تضمن هذا العقد شروطًا تعسفية مجحفة به[١].

وقد عرف قانون حماية المستهلك الحالي رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨ بالمادة رقم (١) المستهلك على أنه "كل شخص طبيعي أو اعتباري يقدم إليه أحد المنتجات لإشباع حاجاته غير المهنية أو غير الحرفية أو غير التجارية، أو يجري التعامل أو التعاقد معه بهذا الخصوص[٢]".

وفيما يتصل بتحديد الاختصاص القضائي بنظر قضايا عقود المستهلكين الإلكترونية فهناك الكثير من المعايير والضوابط التي قيلت بدءً من قواعد الاختصاص التقليدية القائمة على ضابط جنسية المدعي عليه وضابط موطن المدعي عليه وضابط محل إبرام العقد أو تنفيذه، بالإضافة إلى ضابط الخضوع الاختياري للأطراف لإختصاص محكمة معينة بناء على اتفاق الأطراف بالشريط التي وضعتها المحاكم المختلفة.

---

(١) د. خالد عبدالفتاح محمد خليل: حماية المستهلك في القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢، ص ٦.

(٢) انظر القانون رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون حماية المستهلك، الجريدة الرسمية– العدد ٣٧ (تابع) في ١٣ سبتمبر سنة ٢٠١٨.

وهذا التعريف يقارب التعريف الوارد في المادة ١/٢٩ من القانون المدني الألماني والمعدل بقانون ٢٥ يوليو ١٩٨٦ في شأن أحكامه الخاصة بالقانون الدولي الخاص.

إلا إن المعيار الأكثر تناسباً مع طبيعة هذه العقود وتوفير الحماية اللازمة للمستهلك باعتباره الطرف الضعيف في العلاقة التعاقدية فقد جاءت لائحة بروكسل رقم ٢٠٠١/٤٤ بقاعدة في المادة ١٥ منها حيث يجري نص الفقرة الثالثة منها على أن تختص محكمة دولة موطن المستهلك إذا كان قد أبرم عقده مع شخص يمارس أنشطة تجارية أو إحترافية في هذه الدولة أو كان قد أبرم العقد نتيجة هذه الأنشطة.

وأضافت المادة ١٦ من ذات اللائحة بفقرتيها لتؤكد على إنه يجوز للمستهلك رفع دعواه ضد الطرف الآخر (المهني) إما في محاكم الدولة العضو التي يقيم فيها هذا الطرف أو أمام محكمة موطن المستهلك، أما الدعاوي التي ترفع من المهني في مواجهة المستهلك فلا يكون الاختصاص بشأنها إلا لمحاكم موطن هذا الأخير[٣].

وبذلك تكون لائحة بروكسل قد تبنت معيار توجيه النشاط واستهداف المستهلك لتوفير الحماية له في منازعات عقود الاستهلاك[٤].

والملاحظ أن لائحة بروكسل ركزت على الأنشطة التجارية التي يقوم بها المهني وهي استهداف وتوجيه النشاط إلى دولة المستهلك، دون البحث في سلوك المستهلك وبذلك قضت على التفرقة التي كانت مثار جدال في شأن تطبيق إتفاقية بروكسل والخاص بالتفرقة بين المستهلك السلبي والمستهلك الإيجابي فلم تعد لهذه التفرقة أهمية[٥]. وبناء على نصوص لائحة بروكسل يمكن للمستهلك في عقود الاستهلاك الإلكترونية، التمتع بالحماية الواردة في نصوص هذه اللائحة والتي تتضمن الحق في رفع دعواه أمام محكمة موطنه أو محل الإقامة المعتادة له، دون أن يكون لجنسيته أو محل إبرام العقد دور في ذلك، مادام أن المهني قد وجه نشاطه إلى دولة المستهلك[٦].

---

(٣) أنظر في ذلك:

- Marco Berliri, "Jurisdiction and the Internet, and European Regulation 44 of 2001" in, E-Commerce: Law and Jurisdiction
- The comparative law year book of international business, special Issue, 2002 (the flague Kluwer law international, 2003). P. 6

(4) Zheng Sophia Tang: Electronic consumer contracts in the conflict of law, HART publishing oxford and porland, Oregon 2009, this= =book is based on phd thesis submitted to the university of birminghqm in summer 2007. p. 50.

(5) Fredric Debussere, international Jurisdiction over E– Commerce consumer contracts in the European Union: Quid Novi Sub Sole? International journal of law and information technology 2002. P. 357.

(6) Carina Neumueller, are we "there" yet? An analysis of Candian and European adjudicatory jurisdiction principles in the context of electronic

(ISSN: 2537 - 0758)

٢- أهمية الدراسة:

- تزداد أهمية هذه الدراسة في البحث عن حل لمشكلة ضوابط الاختصاص الدولي للمحاكم في اطار منازعات عقود الاستهلاك الإلكترونية، واختيار الضابط الأنسب وأكثر ملائمة لمثل هذه النوعية من العقود.

٣- أهداف الدراسة:

- تحديد معيار الإختصاص القضائي في المنازعات الناتجة عن عقود الاستهلاك الإلكترونية.

٤- صعوبات الدراسة:

ندرة المراجع والابحاث التي تناولت ذلك المعيار باعتباره أحد المعايير الحديثة التي تبنتها دول الاتحاد الاوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية والصين.

٥- منهج الدراسة:

انتهج الباحث في هذه الدراسة مسلك مختلط بين أكثر من منهج يجمع بين المنهج التحليلي والمنهج التأصيلي والمنهج المقارن. فمنهج تحليلي ذلك أن البحث يعتمد على تحليل كل جزئية من جزئيات الدراسة، والمنهج التأصيلي من خلال رد الفروع إلى أصولها، والمنهج المقارن لاتجاهات المحاكم الأجنبية المختلفة.

٦- خطة الدراسة:

وعلى ذلك سنقسم بحثنا إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم معيار الاستهداف وعوامل تحديده.

المطلب الثاني: موقف المحاكم من معيار الاستهداف.

المطلب الأول

مفهوم الاستهداف وعوامل تحديده

لما كان شرط إخضاع عقود الاستهلاك الإلكترونية للقضاء المختص في دولة المستهلك هو توفر توجيه المهني نشاطه إلى دولة المستهلك، فكان من الواجب وضع تحديد دقيق لمفهوم الاستهداف الذي جاءت به لائحة بروكسل.

بداية ظهر رأي عام ١٩٩٩ إلى أن توجيه النشاط يعد متوافر إذا كان يمكن الوصول إليه في دولة المستهلك ونادت بهذا الرأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية حيث قالت بأن "التجارة الإلكترونية في مجال السلع والخدمات بوسيلة يمكن

commerce consumer protection and policy issues, university of ot tawa law and Technology Journal, vol, 3. No. 2, 2006. P. 449.

الوصول إليها في دولة عضو أخرى تشكل نشاطاً موجهاً إلى هذه الدولة"[٧]، إلا أن هذا التفسير كان يتلاءم في زمانه حيث كان الإنترنت محدود الانتشار، أما في وقتنا هذا فإنه يترتب على القول به اختصاص محاكم العديد من الدول بالمنازعات الناشئة عن عقود الاستهلاك حتى في حالة عدم رغبة المهني في إبرام عقود مع مواطني هذه الدول[٨].

وإزاء النقد الذي وجه لمعيار الوصول ظهر معيار آخر وهو معيار الموقع التفاعلي، ففي اقتراح للبرلمان الأوروبي والذي قرر أن معيار توجيه النشاط يقصد به تطبيق قواعد الحماية الخاصة بالاختصاص القضائي إذا أبرم العقد مع المستهلك من خلال موقع إلكتروني تفاعلي يمكن الوصول إليه في دولة المستهلك[٩] ولقد أنتقد رأي اعتبار وجود موقع تفاعلي يبرم من خلاله العقد بمثابة توجيه للنشاط، ومثال ذلك مستهلك ألماني ومهني فرنسي، حيث يرى أن المستهلك الألماني الذي يبرم عقده بناء على إعلان نشره بائع فرنسي في صحيفة ألمانية يتمتع بالحماية التي توفرها لائحة بروكسل ولكن إذا كان الإعلان قد نشر في صحيفة دولية فإن قواعد الحماية لا تنطبق، وبناء عليه فإن طبيعة الموقع التفاعلي تتشابه مع الإعلان في صحيفة دولية، ولذا ينبغي عدم اعتبار وجود موقع تفاعلي بمثابة توجيه للنشاط، ويضيف إلى ذلك أن المستهلك يستطيع من خلال النقر على عدة وصلات إلكترونية الوصول إلى موقع المهني وإبرام العقد وفي هذه الحالة لا يمكن القول إن المهني قد وجه أياً من أنشطته نحو المستهلك، فللأخير قدرة

---

(٧) جاء نص اقتراح اللجنة في عام ١٩٩٩ على إنه:

- Electronic commerce in goods or services by a means accessible in another member state constitutes an activity to that state, where that other state in the state of the consumer's domicile, the consumer must be able to enjoy the protection available to him when be enters into a consumer contract by electronic means form his domicile.

- لمزيد من التفصيل أنظر:

Zheng Sophia Tang: consumer contracts and the– interent in private international law, research Handbook on Eu internet law, Edward Elgar publishing 2014. P267.

(8) Zheng Sophia Tang: consumer contracts and the– interent in private international law, op.cit. P267.

(٩) د. محمود لطفي محمود عبدالعزيز: المحكمة المختصة بالمنازعات الناشئة عن عقود المستهلك المبرمة عبر شبكة الإنترنت، ٢٠١٨، دون جهة نشر، ص ٦١.

(ISSN: 2537 - 0758)

أكبر على تحديد موقع البائع بينما لا يستطيع البائع تحديد مكان المستهلك، ولذا ينبغي أن يتحمل المستهلك مخاطر الخضوع لولاية قضائية أجنبية لأنه على الأرجح كان يعلم إنه يتعاقد مع موقع أجنبي(١٠).

إلا أن هذا المعيار وجهت إليه سهام النقد، فقد وصف البرلمان الأوروبي هذا الموقف بالإفراط في حماية المستهلك وأقترح تعديل المادة ١٥ من اللائحة بحيث يتم الأخذ في الاعتبار درجة الاستهداف المتعمد لدولة موطن المستهلك(١١).

ولهذا يرى جانب من الفقه– وبحق– إنه يشترط لاختصاص محكمة موطن المستهلك بالمنازعات الناشئة عن عقود الاستهلاك الإلكترونية أن يكون المهني أستهدف نشاطه المستهلك وحثه على إبرام العقد(١٢) وهو ما يعرف بمعيار الاستهداف وفيما يلي نتناول تعريف مفهوم معيار الاستهداف على النحو التالي:

الفرع الأول: مفهوم الاستهداف.

الفرع الثاني: عوامل تحديد معيار الاستهداف.

الفرع الأول
مفهوم الاستهداف

لوضع تعريف للاستهداف في إطار عقود الاستهلاك الإلكترونية، نحن بحاجة إلى تناول معنى الاستهداف من أكثر من جانب **وذلك على النحو التالي**(١٣):

([10]) Michael Cordera, "E– Consumer protection: A comparative analysis of EI and US consumer protection on the internet" Rutgers computer and technology law Journal vol 27. 2001, p. 249.

(١١) جاء اقتراح البرلمان الأوربي بإضافة الفقرة التالية إلى المادة ١٥ من اللائحة:

"The expression, directing such activites' shall be taken to mean that the trader must have purpose fully directed his activity in a substantial way to that other member state or to several countries including that member state, in deter mining whether a trader has directed his activities in such a way, the courts shall have regard to all cir—cumstances of the case, including any attempts by the– trader to ring– fence his trading operation against transactions with consumers do miciled in particular member states"

تم الإشارة إليه: د. محمود لطفي محمود عبدالعزيز: المحكمة المختصة، مرجع سابق، هامش ص ٦٨.

([12]) Zheng Sophia Tang. Op. cit. 272.

(١٣) أنظر في ذلك:

- Chen, Zhen, internet, consumer contracts and private international law, information and communications technology law, university of Groningen; Netherlands, 2021=

=متاحة على الرابط التالي:

أولا: المفهوم التقليدي لمعيار الاستهداف: يتوافر الاستهداف بمعناه التقليدي من خلال العوامل المادية التي يقوم بها أصحاب الشركة أنفسهم أو من خلال وكلاء الشركة أو ممثليها بالأنشطة التجارية من خلال متاجر أو معارض بيع أو مندوبين متجولين وغير ذلك من الحسابات المصرفية والإجراءات الإدارية الأخرى اللازمة لأنشطتها في بلد المستهلك(١٤).

أي أن معنى توجيه الأنشطة إلى دولة المستهلك أن تسعى هذه الشركات إلى إبرام عقود مع المستهلكين في هذه الدول وذلك نتيجة وجود أعمال وأنشطة لهذه الشركات تهدف لجذب المستهلكين في دولة معينة(١٥)، كما إنه في ظل التجارة الإلكترونية ذات الطبيعة العالمية التي لا حدود لها، يمكن للشركة من ممارسة أنشطة تجارية في العديد من الدول في نفس الوقت بأقل قدر من الجهد والموارد نسبياً ودون أن يكون لها موقع مادي، فأصبح مفهوم التوجيه هام في تحديد الاختصاص القضائي(١٦).

ثانيا: الهدف من معيار الاستهداف: إن الهدف من معيار الاستهداف هو تحفيز وتشجيع التجارة الإلكترونية وذلك من خلال توفير الحماية الكافية للمستهلك الذي يعتبر أضعف اقتصادياً وأقل خبرة في الأمور القانونية المتعلقة بالتجارة، وهو ما لا يتحقق من مجرد تعزيز موقفه في الدعوى القضائية بل من خلال استعادة القوة التفاوضية للمستهلك باعتباره الطرف الضعيف في نزاعات قضايا المستهلكين بتشجيعه على رفع الدعوى أمام محاكمه دون إجباره على رفع الدعوى أمام محاكم المهني الأجنبي، الأمر الذي يترتب عليه تزايد هذه النوعية من العقود وإبرامها بالوسائل الإلكترونية بين المستهلكين والشركات المختلفة من كافة دول العالم(١٧).

- https://doi.org/10.1080/13600834.2021.2018760

(14) Oren international jurisdiction over consumer contract in e– Europe' (2003) 52 international and comparative law quarterly 677, GP Calliess and m-Renner (eds), Rome Regulations (3rd ed, wolters Kluwer, 2020, 122, Para 46

(15) P manko wski and p Nielsen, jurisdiction over consumer contract in u magnus and p man ko wski (eds), Brussels ibis regulation (otto Schmidt) 2016, 498.

(16) Calliess and Renner (eds), Rome regulation (3rd edn, Wolters Kluwer, 2020, 122 para, 45

(17) Ibid; JH– Duning and SM Lundan, Multingtional Enter prises and the Global Economy (2nd edn, Edward Elgar publishing, 2008, 215.

(ISSN: 2537 - 0758)

إلا إن هذه الحماية لا تكون مطلقة، بل إن الأمر هو تحقيق نوع من التوازن بين المستهلكين ومصالح الشركة لضمان عدم اتخاذ أي حكم قضائي ضد الشركة ما لم تقرر المحكمة هذا الحكم عن وعي بممارسة أنشطة تجارية في تلك الدولة أو توجيه هذه الأنشطة إليها(١٨).

أي أن المستهلك لكي يستفيد من هذه الحماية (الاختصاص القضائي لمحكمة موطنه) يلزم أن يكون سبق إبرام العقد وجود صلة كافية بدولته والشركات الأجنبية من خلال توجيه الأنشطة، وذلك من أجل التوصل إلى توازن بين حماية المستهلك والتوقعات المنطقية من قبل الشركات(١٩).

ثالثا: التعريف المقترح لمعيار الاستهداف: يتضح لنا مما سبق، وفى ضوء ما يراه أنصار معيار الاستهداف من أنه يشترط لاختصاص محكمة موطن المستهلك أن يكون الموقع الإلكتروني قد حث المستهلك على إبرام العقد والذي يتحقق بتوافر شرطين هما علم المستهلك بوجود الموقع الإلكتروني وتصفحه لهذا الموقع، وبالتالي لا يعتبر الموقع قد حث على إبرام العقد إذا كان المستهلك لا يعلم بوجوده أو كان يعلم بوجوده ولكنه لم يتصفحه وحصل على المعلومات المتعلقة بالسلعة من خلال مصدر آخر بخلاف الاتصال بشبكة الإنترنت(٢٠).

فإنه يمكن لنا اقتراح تعريف لمعيار الاستهداف على أنه ذلك المعيار الذي يتحدد من خلاله مدى إمكانية تطبيق قواعد حماية المستهلك بنزاعاته مع المهني، وذلك عقب التأكد من قيام هذا المهني بالتوجيه المادي أو الإلكتروني لأنشطته التجارية إلى موطن المستهلك وأن يتم إبرام العقد الاستهلاكي في نطاق هذه الأنشطة، وهو ما يتم التحقق منه من خلال توافر عدة عوامل مادية وإلكترونية (أبرزها المعارض والمتاجر أو أسماء النطاقات واللغة والعملة المستخدمة بالمواقع الإلكترونية ....) وذلك بهدف إحداث التوازن المطلوب بين حماية المستهلك ومصلحة المهني في مجال التجارة الدولية لاسيما الإلكترونية.

---

(18) Pammer and Hotel Alpenhof, Ecli: EU:C: 2010L 740, Para 57.

(19) P Kaye, civil Jurisdiction and Enforcement of foreign judgments (preo fissional book limited, 1987 823, stone, the conflict of laws (longman group limited 1995), 196.

(٢٠) د. محمود لطفي محمود عبدالعزيز: المحكمة المختصة بالمنازعات الناشئة عن عقود المستهلك المبرمة عبر شبكة الإنترنت، مرجع سابق، ص ٦٩.

الفرع الثاني
عوامل تحديد معيار الاستهداف

ليس من السهل تحديد ما إذا كانت أنشطة المهني تشير إلى نيته في استهداف البلد محل إقامة المستهلك، فالتساؤل المطروح ما هو الشكل اللازم لأنشطة المهني التي تتجلى فيه نيته في استهداف المستهلك بنشاطه؟

وللإجابة عن هذا التساؤل تصدت محكمة العدل للاتحاد الأوروبي بوضع عدة عوامل يمكن على أساسها الوقوف على ما إذا كان المهني استهدف المستهلك بنشاطه، وذلك في قضيتين عرفتا باسم (بامر وفندق البينهفوف)[٢١] وتتلخص وقائع القضية الأولى أن (بيتر بامر) الذي كان يقيم في النمسا قام بحجز رحلة عبر شركة ألمانية وسيطة كان مقرها في ألمانيا وكانت تعمل عبر الإنترنت، أقام (بامر) دعوى قضائية ضد الشركة الألمانية أمام محكمة نمساوية على أساس أن الدعوة التي وصفت الأعمال التجارية على موقع الشركة الوسيطة لا تتوافق مع الحالة الحقيقية لتلك الأعمال، وتدعي الشركة الألمانية أنها لم تمارس أي نشاط تجاري أستهدف المقيمين في النمسا.

وفي القضية الثانية المقامة من أوليفر هيلر ضد شركة البينهوف، وجد السيد هيلر المقيم في ألمانيا فندق البينهوف، الذي يقع في النمسا من موقعه على الإنترنت وأحتفظ بعدة غرف لمدة أسبوع واحد، تم حجزه والتأكيد بواسطة البريد الإلكتروني، والذي تم توفيره على موقع الفندق على الإنترنت، ورفع الفندق دعوى ضد (هيلر) أما محكمة نمساوية على أساس أنه غادر الفندق دون دفع فاتورته بقيمة حوالي ٥٠٠٠ يورو، ولقد دفع (هيلر) بأنه لا يمكن بوصفه مستهلكاً، أن يحاكم إلا في محاكم محل إقامته أي المحاكم الألمانية.

ولقد قضت محكمة العدل الأوروبية في هاتين القضيتين بأنه (إذا وجه التاجر نشاطه إلى البلد محل إقامة المستهلك فإن "بامر" يصبح من حقه مقاضاة الشركة الألمانية في النمسا وهي الدولة التي يقيم فيها المستهلك، في حين كان على فندق "ألبينهوف" مقاضاة "هيلر" في ألمانيا الدولة التي يقيم فيها المستهلك بدلاً من دولة محل إقامة الشركة في النمسا).

ففي الحكم السابق، وضعت محكمة العدل للاتحاد الأوروبي عدة عوامل يمكن من خلالها الاسترشاد بها في تشكيل دليل على توجيه الأنشطة أي إنه يمكن للمحكمة المختصة عن طريقها استبيان ما إذا كان النشاط موجهاً إلى البلد محل إقامة المستهلك

([21]) Pammer and Hotel Alpenhof, Ecu. Eu: C:2010: 273, Para 67i com (1999) 348 final.

(ISSN: 2537 - 0758)

من عدمه، إلا إنه ليس بالضروري توافر كل العوامل، فيكفي وجود عامل أو أكثر لإثبات الاستهداف، **ومن أبرز هذه العوامل ما يلى:**

أولاً: اللغة المستخدمة في الموقع الإلكتروني للشركة: إن اللغة التي يتم استعمالها على الموقع الخاص بالمهني تمثل عامل في تحليل الاستهداف ويلزم وضعها في الاعتبار ولقد اهتمت المحاكم باللغة أو اللغات والتي بها يكون الموقع متاحًا من أجل تقييم إذا كان صاحب الموقع قد استهدف الدولة المتحدثة بهذه اللغة(٢٢).

وعلى سبيل المثال، اللغة الإيطالية في إيطاليا، الهولندية في هولندا والصينية في الصين، إذا كان الموقع يسمح للمستهلكين باستخدام لغة مختلفة بخلاف اللغة الأم للشركة، ففي هذه الحالة يمكن وضع اللغة في الاعتبار، كدليل أن نشاط الشركة موجه إلى بلد معين(٢٣).

إلا إنه من شأن القول بذلك على الإطلاق يجعل الاختصاص القضائي غير محدد ويتعارض مع اليقين القانوني في حالة استخدام لغة عالمية مثل اللغة الإنجليزية فإذا كان استخدام اللغة الإنجليزية في موقع الويب وحده يمكن اعتباره دليلاً على نشاط استهداف تقوم به الشركة في أي بلد ناطق باللغة الإنجليزية، فإنه يعرض الشركة لخطر كبير يتمثل في إمكانية مقاضاتها أمام أي محكمة في جميع أنحاء العالم وهو أمر لا يمكن التنبؤ به وغير عادل بالنسبة لتلك الشركة(٢٤).

كما إنه على سبيل المثال هناك العديد من اللغات الشائعة في الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن أن معرفة اللغات هو شائع في دول الإتحاد الأوروبي(٢٥).

فأغلب مواطنين الاتحاد الأوروبي يجيدون أكثر من لغة كما أن اللغة الإنجليزية لغة شائعة فطبقًا لتقرير Eurostat فإن الإنجليزية أكثر شيوعًا، كما إن واحد من كل أربعة أفراد في الاتحاد الأوروبي يعرف الإنجليزية بشكل جيد(٢٦).

---

(22) M Wilderspin, 'consumer contracts' in G Rühl et al (eds), Encyclopedia of private international law (Edward Elgar Pub– Lishing, 2017), 467

(23) P. Plender and M wilderspin, the European private international law of obligations (5th edn, sweet & Maxwell, 2020) 75, para– 9 - 059

(24) Chen, Zhen, internet consumer contracts and private international law, 2021 p. 15

(25) Foreign language skills statistics, Eurostat, https://ec.europa,eu/eurostat/statistics-explained/index.php/ foreign– language– skills– statistics

تم الإطلاع على الموقع في ٥ أغسطس ٢٠٢٢

وإن كان في بعض الحالات يمكن اعتبار اللغة دليل هام على استهداف المهني للمستهلك في حالة استخدام لغة يتحدث بها فئة قليلة من الناس تختلف عن اللغة التي يتحدث بها العدد الغالب من الشعب، على سبيل المثال استخدام اللغة البولندية يعد دليلاً على استهداف المتحدثون بهذه اللغة في أرجاء العالم(٢٧).

إلا إنه جدير بالذكر إن وجود الترجمة الآلية كما في Google translator، قد مكن الأفراد من التسوق عبر الإنترنت، وتجاوز عقبة اللغة، لقيام جهاز الحاسب بالترجمة الآلية، إلا أنه يعنى فى ذات الوقت بالنسبة للشركات أن هناك إمكانية أكبر لإبرام عقود مع مستهلكين غير مرغوب فيهم أو ببلدان ليست مستهدفة عمدًا من جانب الشركة.

وللحد من هذه النتيجة ذهب البعض إلى إنه يجب التعويل على ما إذا كان الموقع نفسه يستعمل آلية ترجمة تلقائية (بالتالي يعرض نسخ للموقع بلغات مختلفة للمستخدمين) أو كان المستهلك يستعمل آلية ترجمة أخرى، فلو أن المستهلك يستخدم برنامجه الخاص للترجمة، فإنه في هذه الحالة يجب الأخذ في الاعتبار لغات الموقع فقط(٢٨).

ثانيًا: أسماء النطاقات: تُعد أسماء النطاقات من أحد العوامل التي تضعها المحاكم في اعتبارها لدى تحديد نشاط الاستهداف.. وبدايةً فإنه يجب أن نوضح أن كل موقع إلكتروني بشبكة الإنترنت له عنوان يميزه عن غيره يسمى (IP address .. وهو اختصار لعبارة Internet protocol) ويتكون هذا العنوان من مجموعة من الأرقام التي يفصل بينها نقاط (192.168.2.10) ونظراً لصعوبة تذكر الأشخاص لتلك الأرقام فيتم تحويلها لأحرف تدعي أسماء النطاقات (Domain names) **والتي تنقسم إلى ثلاث مستويات عليا وفقاً للآتي:**

١-نطاقات المستوى الأعلى لرموز الدول (cc TLD):

تخصص تلك النطاقات للدول، فتمتلك كل دولة لرمز مكون من حرفين ومن أمثلها (eg مصر، jo الأردن، us الولايات المتحدة الأمريكية، cL الصين).

---

(26) The English Effect, Britsh council 2 (2013) www.britshcouncil.org/sites/default/files/ enlish– effect– report– v2. Pdf.
تم الإطلاع على الموقع في ٥ أغسطس ٢٠٢٢

(27) This Situation would be similar to the Situation in Spanskik V, Tv Polska see spanski Enterprises, inc, v. Telewizja Polska, S.A, 883, F. 3d 904 (D.C. Cir 2018)

(28) Intell Extual Property: Principles Governing Jurtsdiction, Choice of law, and judgments in transnational Disputes, 204 CAM, law inst. 2008.

(ISSN: 2537 - 0758)

٢-نطاقات المستوى الأعلى العامة (gTLDs):

ترتبط تلك النطاقات بصناعة أو منطقة جغرافية أو نشاط معين، مثل (. Post . asia . org . net . com).

٣-نطاقات المستوى الأعلى الدولية (IDNs): وهى النطاقات التي يتم تسجيلها كاملة باللغات المحلية كالعربية أو الروسية أو الصينية دون الالتزام باللغة الإنجليزية فقط للاستخدام على المستوى الدولي[٢٩].

وبالتالي فإن الطبيعة المحلية لاسم النطاق الخاص بدولة بعينها قد يشير إلى استهداف الشركة للسوق المحلي وليس لديها "طموح دولي"، وخاصة عندما يتوافق اسم النطاق مع البلد الأصلي للشركة[٣٠].

وعلى النقيض من ذلك، قد تكون الطبيعة الدولية لاسم النطاق المحايد للدولة مؤشر لطموح أي شركة على المستوى الدولي، إذا كانت شركة ما تستخدم اسم النطاق من المستوى الأعلى غير اسم نطاق الدولة التي أنشئت فيها، أو اسم نطاق على مستوى أعلى محايد مثل "com" أو "en" فإن مثل هذا الاسم قد يكون دليلاً على توجيه الأنشطة نحو بلدان لا تقتصر على الدولة الأم للشركة.

والملاحظ أن اسم النطاق يفتقد أهميته، لأن مستخدمي الإنترنت أقل اعتمادًا على قطاع الأسماء لتحديد أو استرجاع الموقع ولكنهم يستعملوا محركات البحث بدلاً من ذلك لتحديد المحتوى سواء عن طريق واجهة المستخدم أو عنوان متصفح الإنترنت حتى إن المستخدمين من الممكن ألا يعرفوا ماهية أسماء النطاقات (TLDs) لموقع معين[٣١].

وهذا يترتب عليه أن كل ما له علاقة بأسماء النطاقات (TLDs) في التحليل الاستهدافي هو محل تساؤل وحتى في حالة اعتماد المستخدم على محرك البحث، فإن اختيار المستخدم لاسم نطاق معين يمكن أن يعتبر مهم لو أن اختياره ذلك يؤثر على النتائج التي تظهر على محرك البحث، كما أنه من غير الواضح طرق عمل محركات

---

(٢٩) منظومة أسماء نطاقات الإنترنت متوافرة على الموقع الإلكتروني
(https://ar.wikinews.org/wilci/)

(٣٠) أنظر في ذلك:

- Pammer and Hotel Alpenhof, ECll: Eu: C: 2010: 740, Para. 89
- Mankowski and Nielsen (n2) 492 - 93

(31) Tokyo Domain Name Registration Policies, Gmo Regtstry version 1.01.

- https://www.gmoregistry.com/en/geotlds/pdf/tokyo-domain-name-registrtion policies.pdf

البحث والتي تعتبر أسرار تجارية أو على الأقل ملكية معلوماتية، وبالتالي فإنه من الصعب تحديد ما إذا كان استخدام TLDs في البحث على الإنترنت له أثر على إمكانية الوصول لمواقع إقليم معين(٣٢).

وعليه فإنه من الملاحظ أن الشركة قد تمتلك اسم نطاق خاص بالبلد ولكن في الواقع، توجه أنشطتها التجارية إلى عدة بلدان، في حين أن الأعمال التجارية التي تحمل اسم نطاق محايدًا للبلد لا تركز في الواقع إلا على السوق المحلية للبلد المعني، وبالتالي، فقد يكون الاعتماد على طبيعة اسم النطاق، من شأنه أن يخلق ثغرات يمكن استغلالها بسهولة من قبل الشركات، ومع ذلك إذا كان لدى الشركة مواقع ويب متعددة تتضمن أسماء نطاقات متعددة في عدة بلدان، فليس من الضروري أن يقوم المستهلك بزيارة موقع الويب الذي يحمل اسم النطاق الخاص ببلدها الأصلي لكي تتم حمايته من قبل السلطة القضائية لحماية المستهلك واختيار قواعد القانون، على سبيل المثال تمتلك شركة أمازون الأمريكية للتجارة الإلكترونية التي تتخذ واشنطن مقرًا لها، اسم محايدًا للدولة "Amazon.com" والعديد من أسماء النطاقات الخاصة بكل دولة "amazon.nl" "amazon.it" "amazon.de".

وهذه الأسماء تشير إلى أن أمازون وجهت أنشطتها التجارية إلى بلدان أوروبية مثل: هولندا وإيطاليا وألمانيا وفرنسا، وبالتالي فإذا أشترى مستهلك إيطالي منتجات عبر أي من هذه المواقع الإلكترونية يكون قد تم استهدافه لأنه قد وجهت الأنشطة التجارية لشركة أمازون نحو العديد من الدول، بما في ذلك الدولة التي يقع فيها المستهلك في بلده الأصلي(٣٣).

ثالثاً: التمييز بين المواقع الإلكترونية السلبية والتفاعلية: يرى جانب من الفقه إنه يتعين على القضاء أثناء تطبيق معيار الاستهداف، التمييز بين المواقع الإلكترونية السلبية والتي توجه إلى دول محددة دون تقديم عروض مباشرة للتعاقد، وبين المواقع الإلكترونية الإيجابية والتي تقدم عروضاً على الموقع وتمكن المتعامل معها في أي دولة من التعاقد المباشر(٣٤)، وعلى ذلك فالمواقع الإيجابية فقط هي التي يمكن القول بأنها

(32) Marketa Trimble: Torgeting factors and conflict of laws on the internet, scholarly commons UNLV Boyd law, 2020. P. 26

(33) Calliess and Renner (n 14) 124, para, 51

(٣٤) أنظر في ذلك:

Fallon (m): commerce électronique et droit internationae privé, Rev, crit, N3

(ISSN: 2537 - 0758)

وجهت نشاطها نحو الدول التي تتعامل معها، أو نحو جميع دول العالم إذا لم تحدد هذه المواقع قائمة بالدول التي يمكن تسليم بضاعتها فيها(٣٥).

ويقصد بمصطلح الموقع التفاعلي المواقع الإلكترونية التي تمكن المستهلكين من معرفة كافة المعلومات المطلوبة عن البضائع والخدمات سواء من خلال توفيرها لتلك المعلومات مباشرة على الموقع أو الرد على التساؤلات والتفاعلات التي يثيرها هؤلاء المستهلكين كذا توفيرها للعقود المطلوبة وتيسير إبرامها من خلال إيضاح الخطوات اللازمة عبر الموقع وتنفيذ تلك العقود بسداد الثمن بوسائل الدفع الإلكترونية (مثل بطاقات الائتمان) وتوصيل المنتج عقب ذلك سواء مادياً أو تحميله إلكترونياً إذا كان منتج رقمي أو برنامج إلكتروني، كما يمكن تعريف الموقع السلبي بأنه الموقع الذي يقتصر دوره على الإعلان على البضائع والخدمات وتقديم معلومات عنها للمستهلك طالما لا يوجد اتصال مباشر بين المستهلك والبائع عبر الموقع(٣٦).

إلا أن التمييز بين المواقع التفاعلية والسلبية ليس ذات أهمية لأنه أولاً:- يجب ألا تعتمد الأنشطة الموجهة على الوسائل التقنية التي يبرم بها العقد وثانياً: يصعب من الناحية العملية الفصل بين المواقع التفاعلية والسلبية فمن الممكن أن يبرم المستهلك عقدًا باستخدام وسيلة مختلفة عن الوسيلة التي أبلغ بها أو استهدف بها، ولذلك، فإن إبرام العقد بطريقة ما لا يعني بالضرورة وجود توجيه للنشاط الذي يجري بنفس الطريقة(٣٧).

علاوة على ذلك رأت محكمة العدل للاتحاد الأوروبي بأن التمييز بين المواقع التفاعلية والسلبية ليس حاسمًا خاصة وأن المستهلك بوسعه أن يبرم عقدًا بوسائل أخرى(٣٨).

جملة القول أن التمييز بين الموقع السلبي والتفاعلي هو مسألة تقنية أكثر من كونها قانونية، حيث إن وجود موقع ويب سلبي هو عرض لشخص غير محدد ويعمل كلوحة

---

(٣٥) أنظر في ذلك:

- Kessedjian (c): in aspects du et– trading: régles de fond et droit applicable, journeé de droit bancaire et financier, op. cit. p. 65
- Lousky (R): Competence judicaire pour l'e– commere le nouveau réglement européen est adopte et publie. 2001 http://www.droit-technologie.org.

(٣٦) د. محمود لطفي محمود عبدالعزيز: المحكمة المختصة بالمنازعات الناشئة عن عقود المستهلك المبرمة عبر شبكة الإنترنت، مرجع سابق، ص ٦٢.

(37) The Guidelines on vertical restraints, oj 2009 C 291. P. 1

(38) Pammer and Hotel Alpenhof, Ecli: Eu: C: 2010: 273. Para. 73.

إعلانات عبر الإنترنت على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع لجذب المزيد من المستهلكين، وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار النية التجارية لموقع ما، بدلاً من الطبيعة التقنية، في حين أن ما إذا كان الموقع نشطًا أو تفاعليًا أو سلبيًا لا صلة له بالموضوع، لأن هذا التمييز لا يؤدي إلا إلى مزيد من الارتباك(٣٩).

رابعًا: آلية تحديد الموقع الجغرافي وحظر الموقع الجغرافي: يفترض بداية إن شبكة الإنترنت تعمل بشكل مستقل عن أي موقع جغرافي وإنها بلا حدود بطبيعتها، أي أن المحتوى نفسه متوفر عبر الإنترنت بنفس الطريقة لكل شخص، بغض النظر عن الموقع، إلا إنه مع التطورات التقنية أصبح هناك إمكانية لحظر هذا المحتوى عن نطاق جغرافي معين.

وتعني آلية الحظر هذه(٤٠) باعتبارها تجسيد لمبدأ التوطين، أن الأعمال التجارية يمكن أن تقتصر سوقها على بعض البلدان باعتماد بعض الوسائل لتجنب الاختصاص القضائي أو القانون المحلي للبلدان الأخرى التي تخرج عن خطة السوق الخاصة بها، وقد تتضمن آلية الحجب بياناً محدداً على الموقع الإلكتروني، أو أجهزة تقنية لتحديد موقع المستهلك أو عملية التسجيل الإلزامية التي تتطلب معلومات شخصية للمستهلك (مثل محل الإقامة) ويمكن لآلية الحجب أن تضمن إمكانية التنبؤ عندما تستخدم الشركة هذه الطريقة للإشارة بطريقة واضحة وجلية إلى أنها لا تعتزم سوى القيام بأعمال مع المستهلكين المقيمين في بعض البلدان وحماية الشركة من سحبها إلى محكمة أجنبية لم تستهدفها(٤١).

وفي البداية كانت المحاكم متشككة في دقة الاعتماد على التحديد الجغرافي والحظر الجغرافي والذي اعتبرته المحكمة غير كافي للأغراض القانونية، ففي عام ٢٠٠٢ على سبيل المثال، أوضحت المحكمة العليا في أستراليا، في قضية Dow Jones إنه لم يكن هناك تكنولوجيا ملائمة ستمكن مزودي الإنترنت من عزل وحصر أي وصول إلى مستخدمي الإنترنت في اختصاصات قضائية محددة(٤٢).

(39) Mankowski and Nielsen (n2) 488
(40) Mofoss and L Bygrave, international consumer purchases through the internet: jurisdictional issues pursuant to European law, (2000) 8 international jOurnal of law and information technology 121; Hill, cross–border consumer contracts coxford university press, 2008) 145. 151.
(41) D. Svantesson, 'Time for the law to take internet Geolocation Technologis seriously' (2012) 8 journal of private international law 473 - 74
(42) Dow Jones & co, inc v Gutnick (2002) 210 CLR 575, Para, 86 (Austl)

(ISSN: 2537 - 0758)

إلا إنه مع التطورات التكنولوجية أصبح التحديد الجغرافي يعمل بدقة أكبر في التحديد الواضح للأقاليم والأماكن [٤٣].

فضلاً عن أن كثير من الشركات تعمل على تحديد نشاطها جغرافياً نظراً لما يحققه ذلك من مزايا، فتقديم المحتوى لإقليم محدد يدعم معايير الأمن السيبراني وتقييم الأسواق وتحديد الأسعار ولتحقيق أغراض أخرى[٤٤].

ومع مرور الزمن لم يعد التحديد الجغرافي على الإنترنت شيء اختياري[٤٥] وأصبح شيء ضروري من أجل الامتثال للقانون، وبتحسين آليات التحديد الجغرافي فإن الدول قد أصبحت أقل تردد في تنظيم السلوك على الإنترنت طبقًا لمكان الاستهلاك وبما يحقق عدة أغراض مثل ضريبة المبيعات[٤٦]، وعائدات حقوق الملكية وحقوق الطبع وترخيص الألعاب وحماية البيانات الشخصية، والدول الآن تنظم سلوك مستخدمي الإنترنت بناء على مكان تواجدهم والذي يعني أن قوانين هذه الدول تتطلب أن يقوم المشغل للبرنامج بالتحديد الجغرافي للمستخدمين، واستخدام التحديد الجغرافي يمكن أن يصبح ضرورة لتحقيق الامتثال للقوانين أو حتى لا غنى عنه لو أن مشغل الموقع لا يريد أن يخالف قوانين الدولة[٤٧].

ويتم تحديد النطاق الجغرافي من خلال طلب صاحب الشأن الذاتي، فقد يطلب الموقع الإلكتروني من المستخدم تحديد موقعه عبر نموذج التسجيل أو يعرض قائمة بالبلدان ليختار منها المستخدم، فيجب أن يسأل المستهلكون عن مكان إقامتهم، وهذا يعني أن الأنشطة التجارية التي تقوم بها الشركة كانت ذات يوم موجهة إلى بلد أخرى

(43) Marketa Trimble, the fature of cyber travel: Legal implications of the Evasion of Geolocation, 22 Fordham in tell, prop. Media & Ent. L. J. 567 2012

(44) Nicolas Scidler & Andrei Rabachevsky, internet society perspectives on internet content Blocking: An over view, internet society. (May 2017)

- http://www.internet society. Org/ wp– content/ uploads/ 2017/ 03/ content Blocking over view. Pdf.

(45) Marketa Trimble, Extraterritorial Enforcement of National law in connection with online commercial activity, research Hand Book on Electronic commerce 261, 266 - 70

(46) South Dakota V. Wayfair, Inc, 138 S. CT. 2080– 2095, 2097– 98, 2018

(47) Gibraltar Betting & Gaming Association Ltd, V. Secretary of state of culture, media & sport, 2014

بخلاف بلد الشركة الأم(٤٨)، ويحتاج أصحاب الشركة إلى إثبات أنه استبعد البلدان التي لا يرغب في التجارة معها(٤٩) ومع ذلك، إذا كان المستهلك أخطأ عن عمد في تحديد محل إقامته وكانت الشركة حسنة النية فلا يمكن الاحتجاج بقواعد حماية المستهلك واختيارها إلا إذا كانت الشركة حجبت موقعها عن بلدان معينة(٥٠)، كما أن استخدام أسلوب الاستبعاد من خلال وضع قائمة على موقع الشركة باستبعاد بعض البلدان، لا يكفي من إعفائها من المسئولية إذا أقدمت على إبرام عقود مع مستهلكين من هذه البلدان فالادعاء بإخلاء المسئولية في هذه الحالة غير مقبول(٥١).

ومن ناحية أخرى إذا تعمد مستهلك إخفاء أو تغيير موقعه الجغرافي على شبكة الإنترنت بأن يدعي إنه يعيش في بلد أخرى بخلاف الحقيقة وتعمد تغطية مكان وجوده باستخدام أدوات مكافحة تحديد المواقع الجغرافية أو من خلال كتابة عنوان غير حقيقي، فمثل هذا المستهلك غير جدير بالحماية بموجب قواعد الاختصاص القضائي في لائحة بروكسل، وذلك مراعاة للشركات حسنة النية في تعاملها معه على أساس ما دونه من معلومات وبيانات عنه(٥٢).

خامسًا: رقم الهاتف: من العوامل الأخرى التي تأخذ بها المحاكم كعامل استرشادي لوضعها في اعتبارها عند تحديدها لمعيار الاستهداف هو رقم الهاتف الذي يضعه المهني على موقعه الإلكتروني(٥٣).

فلو أن الموقع عليه أرقام هواتف خارج الدولة الأم، فإن ذلك يشير إلى أن المهني استهدف الوصول إلى الدول التي يضع أرقام هواتفها على موقعه واستهدف المستهلكين في تلك الدول، إلا أن وضع رقم الهاتف يفقد الكثير من أهميته في هذا الشأن، ذلك أن المستخدمين من خارج الدولة هم من سيكونوا بحاجة لكود اتصال بالدولة الأم مقر الشركة.

بالإضافة إلى أن تكنولوجيا الاتصالات الحديثة قد أزالت العوائق بين الاتصالات الدولية، على سبيل المثال فإن تطبيق واتس آب وبالرغم من تطلبه لكود اتصال الدولة، يمكن مستخدميه من الاتصال دولياً بصورة مجانية(٥٤).

---

(48) M Trible, "The future of Cyber– Travel: Legal implications of the Evasion of Geolocation "(2012) 22 fordham intellectual property. Media and entertainment law Jouranl 653.
(49) Pammer and Hotel Aplenhof, Ecli: Eu: C: 2010: 273, para. 36
(50) M Wilder Spin, in Rühl etal (n 147) 467
(51) Mankowski and Nielsen (n 2) 496
(52) Calliess and Renner (n 14) 12, Para 47
(53) Pammer and hotel alpenhof, ECLI EU: C: 2010. 740 pare 83.

(ISSN: 2537 - 0758)

فضلاً عن ذلك فقد أصبح في كثير من الأحيان ذكر عنوان البريد الإلكتروني أو رقم الهاتف الخاص بالشركة إلزامياً في حالة الخدمات المقدمة عبر الإنترنت، فتعتبر هذه المعلومات الإلزامية إلتزاماً على الشركة التي تقدم الخدمات عبر الإنترنت، أياً كانت الدولة التي يستهدفها نشاط الشركة، أي أن توافر المعلومات الإلزامية، التي تمكن من الاتصال السريع وتيسير الاتصال المباشر والفعال، لا يعني في حد ذاته أن الأنشطة التجارية للشركة موجهة لدولة معينة.

سادساً: العوامل الأخرى التي يمكن أن يتحقق من خلالها معيار الاستهداف:

يتضح لنا من خلال التصفح والإطلاع على المواقع الإلكترونية بشبكة الإنترنت، أن هناك العديد من الأنشطة أو العوامل التي يمكن أن يتحقق من خلالها معيار الاستهداف وتدل على استهداف المستهلكين بدول معينة، منها على سبيل المثال قيام الموقع الإلكتروني بوضع الأعلام الرسمية لدول بعينها، أو توفيره سداد مقابل السلعة بالعملة المحلية لدولة معينة أو من خلال جهاز مالي متواجد فقط بإحدى الدول (مثل خدمة فوري) أو عبر أحد البنوك العاملة بالنطاق الداخلي للدولة (مثل بنك الإسكندرية أو بنك الإسكان والتعمير) كذا نشر الموقع الإلكتروني لأسماء بعض المستهلكين لكونهم مصدر ثقة لدى المقيمين بنطاق جغرافي محدد، أو وضع الموقع صور لمعالم أثرية أو سياحية للدولة، وغير ذلك من العوامل التى تدل وتؤكد بما لا يدع مجال للشك على استهداف مستهلكي دولة محددة.

ونلقى الضوء في هذا الصدد على ما تشهده العديد من المواقع الإلكترونية لظاهرة الإعلان عن منتجات لشركات مختلفة، وذلك فيما يعرف بالمواقع الإلكترونية الوسيطة والتي يقصد بها قيام إحدى الشركات من خلال موقعها الإلكتروني بشبكة الإنترنت بالإعلان عن أنشطة مهني أو شركة أخرى، ومثال ذلك وضع جوجل الإعلانات على مواقع مشغل الإنترنت أو تطبيق تويتر أو فيس بوك، وفي هذه الحالة يكون الطرف الثالث معلناً على مواقع مشغل الإنترنت.

وعلى ذلك فإن الإعلان الموجه لمستهلكين على موقع إلكتروني يمثل نشاط استهداف، وليس من المهم ما إذا كان الموقع يدار من قبل الوسيط أو من قبل الشركة نفسها، طالما أن الوسيط يتصرف باسم أو بالنيابة عن الشركة، وقد وافقت الأخيرة على العقد المبرم مع المستهلك بموجب نشاط تجاري أو أنشطة تسويقية أو إعلانية قام بها آخرون، مثل وكالة أو وسيط[٥٥].

([54]) Marketa Trimble: Targcting factors and conflict of laws on the internet. P.43.

([55]) Chen, Zhen, internet, consumer contracts and private international law. P.13.

وجملة القول أن معيار الاستهداف كضابط لإعمال قواعد الاختصاص القضائي لحماية المستهلك في عقوده مع المهني فإنه يلزمه توافر مجموعة من الشروط لانطباقه أولها أن يكون الموقع متاحاً في الدولة التي يتخذها المستهلك موطن له وهذا أمر أصبح مسلم به في وقتنا الحالي الذي أصبح الإنترنت متاح لجميع الأفراد داخل كل بيت وفي يد كل إنسان، وثانيهما أن يكون الموقع تفاعلي وبالتالي فإن إمكانية الوصول إلى الموقع من الدولة التي يتوطن فيها المستهلك ليس كافياً لتبرير تطبيق قواعد الحماية، وثالثهما أن تكون الأنشطة على الموقع موجهة إلى الدولة التي يقيم فيها المستهلك من عدمه، حيث يمكن الاستعانة بعدة عوامل أخرى منها اللغة المستخدمة على الموقع والعملة المسموح باستخدامها كوسيلة دفع[٥٦].

وفي النهاية نرى أنه لتحديد ما إذا كان المهني قد استهدف بأنشطته للبلد محل إقامة المستهلك وبالتالي توفير الحماية اللازم له حال تعاقده مع هذا المهني، يجب أن يتم وفقاً لتوافر أكثر من عامل من العوامل السالف الإشارة إليها وعدم الاكتفاء بعامل واحد فقط، وذلك حتى تستطيع المحكمة المختصة تكوين عقيدتها وبناء يقينها القانوني في حكمها الصادر بالمنازعات الناشئة بعقود الاستهلاك الإلكترونية دون شك أو ريبة في ذلك.

المطلب الثاني
معيار الاستهداف كضابط للاختصاص القضائي

وجدت المحاكم ضالتها في شأن تحديد الاختصاص القضائي في قضايا عقود الاستهلاك الإلكترونية من خلال معيار الاستهداف بالمفهوم الذي تناولناه في المطلب السابق، وتحديده بالاعتماد على معايير متنوعة ومتعددة مثل معيار اللغة واسم النطاق والتحديد الجغرافي لأنشطة الشركة ووضع رقم الهاتف أو حتى من خلال الإعلان بواسطة شركة دعائية وسيطة أو تطبيق (فيس بوك، تويتر) ومع التطور التكنولوجي المتواصل في مجال التجارة الإلكترونية، أصبح من الصعب التعويل على معيار واحد من هذه المعايير[٥٧].

فطبقاً للمادة ١٣ من اتفاقية بروكسل لعام ١٩٦٨ فإن قواعد الاختصاص القضائي لقضايا المستهلكين تتم وفقاً للشروط الآتية "أ- إذا كان إبرام العقد قد سبقه تقديم عرض

([٥٦]) د. محمود لطفي محمود عبدالعزيز: المحكمة المختصة بالمنازعات الناشئة عن عقود المستهلك المبرمة عبر شبكة الإنترنت، مرجع سابق، ص ٦٨.

([57]) Zheng Sophia Tang, op. cit. p. 272.

(ISSN: 2537 - 0758)

خاص أو إعلان في دولة موطن المستهلك، ب- إذا كان المستهلك قد قام في دولته بالأعمال اللازمة لإبرام العقد" [٥٨].

في حين أن نص لائحة بروكسل ٢٠٠١/٤٤ وفقاً للمادة ١٥ حيث يجري نص الفقرة الثانية منها على أن "تختص محكمة دولة موطن المستهلك إذا كان قد أبرم عقده مع شخص يمارس أنشطة تجارية أو احترافية في هذه الدولة أو كان- وبأي وسيلة- قد وجه نشاطه نحو هذه الدولة منفردة أو معها مجموعة من الدول وكان إبرام العقد قد تم نتيجة هذا" لتؤكد على أنه يجوز للمستهلك رفع دعواه أمام محكمة موطنه حال توجيه الطرف الآخر (المهني) لنشاطه بتلك الدولة[٥٩]. وعلى ذلك فإن لائحة بروكسل قد تبنت معيار توجيه النشاط لفرض الحماية على المنازعات التي يكون طرفها مستهلكاً كما كان عليه الحال في اتفاقية بروكسل ١٩٦٨ وهو ما يتلاءم مع طبيعة عقود التجارة الإلكترونية التي يمكن أن تتعدد فيها أماكن إجراءات العقد، وذلك بتقديم حلاً مناسباً لتلك العقود التي يتم إبرامها وتنفيذها على الشبكة[٦٠].

ولقد أوضحت محكمة العدل للاتحاد الأوروبي مفاهيم كلاً من "الدعوة المحددة" "والإعلان" في إحدى القضايا[٦١]، ووفقاً لرأي هذه المحكمة يقصد بهم كافة أشكال الإعلانات التي يتم تنفيذها في البلد محل إقامة المستهلك، بصرف النظر عما إذا كان الإعلان يدار بشكل عام بواسطة الصحافة والراديو والتليفزيون والسينما وأي وسيط أخر، أو تتم معالجتها مباشرة عن طريق كتالوجات ترسل خصيصًا إلى تلك البلد أو عروض تجارية تقدم إلى المستهلك شخصياً من قبل وكيل أو مندوب مبيعات متجول.

فيما إن الصيغة الواردة في المادة ١٥ من لائحة بروكسل الأولى غير متطابقة في كل ما يتعلق بالمادة ١٣ من إتفاقية بروكسل حيث أن الشروط التي يجب استيفاؤها لتطبيق قواعد ولاية المستهلك مصاغة بصورة أعم مما كانت عليه لضمان حماية أفضل للمستهلكين في سياق وسائل الاتصال الجديدة وتطور التجارة الإلكترونية، حيث زاد تطور وسائل الاتصال بالإنترنت من صعوبة تحديد المكان ويزيد أيضًا من فاعلية

([٥٨]) أنظر نص الإتفاقية على الرابط التالي:

- http://www.jus.vio.no/IM/brussels, Jurisdiction, and enforcement, of. Judgments, in civil, and commercial, matters, convention, 1968, doc, html

([٥٩]) أنظر في ذلك:

- Zheng Sophia Tang: Electronic consumer contracts in the conflict of laws, op. cit. p. 50.

([60]) Peter Arnt Nielsen: Jurisdiction over consumer contracts, op cit. p. 326.

([٦١]) أنظر تفصيل هذه القضية:

- Case c– 96 100 Gabriel, ECLI: EU: C: 2002: 436, para 44; Pammer and hotel Alpenhof, ECLI: EU: C: 2016, 740, Para 66.

التأثير على المستهلكين عند قبول عروض التجار، ولأغراض تعزيز حماية المستهلك فقد أزالت الهيئة التشريعية في الاتحاد الأوروبي الشرط الذي يلزم التاجر بتوجيه دعوة محددة إلى المستهلك أو الإعلان في البلد محل إقامة المستهلك، كما لم يعد مطلوب من المستهلك اتخاذ الخطوات اللازمة في دولته الأم لإبرام العقد.

ولقد وجدت محكمة العدل أن سلوك التاجر أو مقدم الخدمات هو وحده المتصل بأغراض تطبيق قواعد الاختصاص القضائي الخاصة بالمستهلك حيث أكدت على أن سلوك المستهلك الذي أخذ في الاعتبار بموجب المادة ١٣ من اتفاقية بروكسل، أصبح ثانوياً، تماماً ومع ذلك، وحتى في إطار الإجراءات التشريعية، فإن مصطلح "توجيه النشاط" كان موضع خلاف بالفعل بشأن مدى اتساع نطاق هذا المفهوم ولا سيما أن قطاع الأعمال يشعر بالقلق حيال أن الترجمة الشفوية الواسعة قد تمنع الشركات الصغيرة والمتوسطة من استخدام الإنترنت للإعلان أو الترويج(٦٢).

كما أنه يلزم لوضع تفسير منهجي لمعيار الاستهداف أن يتم التفسير الموحد لقواعد اتفاقية روما الأولى ولائحة بروكسل، فبموجب المادة ٦ من اتفاقية روما الأولى "ينطبق قانون بلد الإقامة الاعتيادية للمستهلك على عقد المستهلك، ويخضع هذا التطبيق إلى شرط وجود نشاط استهداف"، ومن ثم ينبغي تفسير توجيه النشاط في لائحة بروكسل بطريقة لا تتعارض مع روح لائحة روما الأولى وغرضها والعكس صحيح(٦٣).

وتجدر الإشارة إلى أن البيان المشترك الصادر عن المجلس واللجنة الأوربيين لعام ٢٠١٤ قد نص على أن الدلائل الخاصة ببلدان بعينها مثل اللغة أو العملة ليست عوامل ذات صلة لتطبيق قواعد الاختصاص القضائي الحمائي، والواقع أن البيان لم يقصد عدم الاعتماد على الدلائل أو المؤشرات الخاصة بدولة معينة وإنما كان يقصد أن هذه الدلائل ليست العوامل الوحيدة التي يستند عليها لتحديد ا إذا كان الموقع الإلكتروني يستهدف بلداناً أخرى أم لا(٦٤).

وقد أخذت المحاكم الأجنبية بمعيار الاستهداف وذلك لأنه من الصعوبة وعدم العدالة أو الإنصاف أن نطالب الشركات بالامتثال للاختصاص القضائي في كل دول العالم المتصلة بالإنترنت بالرغم من أنها لم تستهدفها كلها بنشاطها وإنما اقتصرت على دول معينة، لذلك فالبحث عن تحديد الاختصاص القضائي بناء على هذا المعيار

(62) Pammer and Hotel Alpenhof, ECLI: EU: C: 2010: 273, Para 67; com (1999) 348 final, Paras 4. 2– 1 and 2.2.2

(63) Chen, Zhen, internet consumer contracts and private international law, information and communications technology, law, o p. 7

(٦٤) د. محمود لطفي محمود عبدالعزيز: المحكمة المختصة بالمنازعات الناشئة عن عقود المستهلك المبرمة عبر شبكة الإنترنت، مرجع سابق، ص ٧١.

(ISSN: 2537 - 0758)

يتطلب تحليل لدلالات أنشطة الشركة للوقوف على مدى استهدافها للمستهلكين في دولة معينة. وفيما يلي نوضح أمثلة على هذا الأمر على النحو التالي: **الفرع الاول:** معيار الاستهداف بمحاكم الولايات المتحدة الأمريكية. **الفرع الثاني:** مفهوم الاستهداف في الاتحاد الأوروبي. **الفرع الثالث:** معيار الاستهداف في الصين.

الفرع الاول
معيار الاستهداف بمحاكم الولايات المتحدة الأمريكية

استخدمت محاكم الولايات المتحدة الأمريكية[٦٥] معيار الاستهداف لتحديد الاختصاص القضائي، ولقد أشارت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية إلى هذا المعيار في اختيار المعيار التدريجي المعروف Zippo والذي تم صياغته في القرار الصادر عام ١٩٩٧ والذي قام بتقييم مواقع الإنترنت إلى ثلاث طوائف، نشطة أو سلبية أو تفاعلية وأتاح لمسألة تحديد الاختصاص القضائي أن يتم طبقاً للفئة التي ينتمي إليها الموقع الإلكتروني. ولقد عولت المحكمة على درجة التفاعل للموقع الإلكتروني، وهل الموقع يستهدف اختصاص قضائي، ففي قضايا الاستهداف فإن العامل الرئيسي لاختيار معيار Zippo هو مستوى التفاعلية للموقع، إلا أن من الملاحظ أن هذا المعيار كان في فترة بداية الإنترنت والتي اتسمت بالبساطة.

ومع التطور التكنولوجي فقد معيار Zippo أهميته في ضوء عدم معالجته لمشكلة تدرج المواقع الإلكترونية من نشطة إلى سلبية مروراً بالتفاعلية والتي تتم عبر شبكة الإنترنت وما يتطلبه ذلك من تحليل له طبيعة خاصة. ففي أحدى القضايا قضت محكمة فيدرالية في أركنساس بأن اختيار معيار Zippo غير مناسب لحل المشاكل الحديثة المتعلقة بالاختصاص القضائي المتعلق بالإنترنت.. فقد حدثت تغييرات كبيرة منذ قرار Zippo الذي صدر عام ١٩٩٧ أبرزها إلغاء الحاجة إلى تنزيل ملفات فضلاً عن التطور التكنولوجي الموجود حالياً والذي جعل المواقع مرتبطة بشكل كبير بمواقع جغرافية محددة[٦٦]. وفي النهاية فإن معيار Zippo لم يترك قواعد قائمة يمكن الاعتماد عليها ولهذا فيمكن اعتبار هذا المعيار أداة استرشادية.

ويجب أن نشير في هذا الصدد إلى أنه لا توجد قواعد ولاية قضائية تمت صياغتها خصيصاً لعقود المستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تخضع عقود المستهلكين لقواعد الولاية القضائية العامة وتتبنى المحاكم الأمريكية نهجاً قائم على توافر

---

(٦٥) أنظر في ذلك

- Federal Rule of civil procedure 4 (k) (1):; Eurofins Pharma us Holdings v. Bio Alliance Pharma SA, 623 F. 3d. 147. 155. (3d. cir 2010)

(66) Mark Sableman: will the Zippo Sliding scale for internet Jurisdiction Slide into oblivion? The mpson co Burn Up, January 12. 2016.

علاقة السببية بين الوسائل المستخدمة لاستهداف المستهلك وإبرام العقد معه، وتلجأ تلك المحاكم للتأكد من الاختصاص القضائي لمحاكم محل إقامة المستهلك بفحص ما إذا كان قانون المحكمة يوفر أساساً قانونياً لممارسة الولاية القضائية على المدعى عليه الأجنبى، كذا فحص ما إذا كان المدعى عليه لديه الحد الأدنى من الاتصالات الكافية مع دولة المحكمة، وهو ما يتضمنه بند الإجراءات القانونية في التعديل الرابع عشر لدستور الولايات المتحدة الأمريكية(٦٧).

ومن تطبيقات ذلك قضية Lingo. V. Harrah's Entertainment، حيث رفعت المدعية دعوى قضائية بولاية بنسلفانيا ضد أحد فنادق لاس فيغاس بعد انزلاقها وسقوطها في حمام الفندق، وأشارت المدعية أن دعواها نشأت عن رسائل ترويجية أرسلها المدعي عليه إليها في ولاية بنسلفانيا، إلا أن المحكمة اعتبرت أن مطالبة المدعية لا تنشأ عن أي عقد مبرم في ولاية بنسلفانيا على الرغم من أن المدعي عليه أرسل بريداً إعلانياً إلى المدعية إلا أن ذلك لا يبرر اختصاصاً شخصياً على المدعي عليه وبالتالي خضوعه لمحكمة بنسلفانيا محل إقامة المدعية(٦٨).

وعلى الرغم من أن تطبيق قواعد الولاية القضائية العامة على عقود المستهلكين بالولايات المتحدة الأمريكية لا يوفر الحماية الملائمة للمستهلكين بوصفهم الطرف الأضعف، إلا أن ذلك قد يكون أكثر قدرة على التكيف بسهولة مع التكنولوجيا المتطورة من خلال تفسير القواعد التقليدية دون إنشاء قواعد قانونية جديدة(٦٩).

الفرع الثاني
مفهوم الاستهداف في الاتحاد الأوروبي

في الاتحاد الأوروبي لم يكن مجرد إتاحة الوصول للموقع كافي لتحقيق الاختصاص القضائي بل يلزم توافر نشاط الاستهداف، وتطبيقاً لهذا قررت المحكمة أن استخدام الموقع الإلكتروني محل النزاع للغة التشيكية التي لا يفهمها غالبية الشعب النمساوي يعتبر بمثابة دليل على أن الموقع الإلكتروني لم يستهدف المستهلكين النمساويين(٧٠).

(67) Zhen Chen, jurisdiction and choice of law rules over electronic consumer contracts: the nexus between the concluded contract and the targeting activity, Maastricht journal of European and comparative law 2022, p 15.

(68) Zhen Chen, jurisdiction and choice of law rules over electronic consumer contracts: the nexus between the concluded contract and the targeting activity, p 17.

(69) Zhen Chen, jurisdiction and choice of law rules over electronic consumer contracts: the nexus between the concluded contract and the targeting activity, p 7.

(70) Judgment of September 2019. Ams Neva. LT d– V- Her. Itage Audio Sl, C-17 2018– Eu.

(ISSN: 2537 - 0758)

وكذلك في المنازعات المتعلقة بالعلاقات التجارية داخل الاتحاد الأوروبي، يمكن اللجوء لأي محكمة داخل الاتحاد الأوروبي لأن كل محاكم الاتحاد الأوروبي ستكون صاحبة اختصاص برغم إنه في أي محكمة لدولة عضو معين خارج محكمة الاختصاص العام فقط بالنسبة للأعمال المرتكبة داخل إقليم الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي(٧١).

وجملة القول فإن بموجب المواد من ١٧ إلى ١٩ من لائحة بروكسل والمادة ٦ من اتفاقية روما الأولى يتم منح المستهلكين ولاية قضائية حمائيه وفقاً لثلاثة شروط: **أولاً:** أن يكون أحد أطراف العقد مستهلك يعمل خارج تجارته أو مهنته، **ثانياً:** استهداف المهني بأنشطته لبلد موطن المستهلك وإبرام عقد معه بالفعل، **ثالثاً:** أن يقع العقد في نطاق أنشطة الاستهداف(٧٢).

وهنا يجب أن نشير إلى أن استهداف المهني لبلد موطن المستهلك لا يؤدي بالضرورة إلى تطبيق الولاية القضائية للمستهلك بموجب المادة (١٧) من لائحة بروكسل، بل يجب أن يتم إبرام العقد في نطاق أنشطة الاستهداف وأن يكون هناك ارتباط بين عمل المهني والعقد المبرم بحيث يقع العقد ضمن نطاق هذه الأنشطة أو نتيجة لها(٧٣).

وفى ذلك قضت إحدى المحاكم الأوروبية أن محاكم الدول الأعضاء فى الإتحاد الأوروبي والتي يتم توجيه إعلانات لها وعروض البيع من خلال موقع إلكتروني يكون لها اختصاص قضائي فيما يتعلق بالمخالفات التي تنشأ عن هذه العلاقات داخل إقليم دولة أخرى من دول الإتحاد الأوروبي.

الفرع الثالث
معيار الاستهداف في الصين

طبقًا للمادة ٤٢ من قانون النزاعات الصينية، تختص المحاكم الصينية بفحص النزاع طالما انخرطت الشركة في أعمال ذات صلة في الصين، أي إنه لا يلزم أن يكون هناك ترابط بين نشاط الشركة وإبرام العقد، بل يكفي أن يكون للشركة أعمال داخل الصين(٧٤).

---

(٧١) د. محمود لطفي:المحكمة المختصة بالمنازعات الناشئة عن عقود المستهلك، مرجع سابق،ص٧١.

(72) Zhen Chen, Jurisdiction and choice of law rules over electronic consumer contracts: the nexus bet weer the concluded contract and the targeting activity, Uagstricht Journal of European and comparative law 2022, p 2.

(73) Zhen Chen, jurisdiction and choice of law rules over electronic consumer contracts: the nexus between the concluded contract and the targeting activity, p 7.

(74) Z. Chen, Electronic consumer and private international law. Combining Targeting test with Dis– Targeting test.

فمعيار الاستهداف في الصين يضمن حماية المستهلكين السلبيين المستهدفين من قبل النشاط التجاري النشط فقط، على النقيض من ذلك، فإن عدم الاستهداف يتأكد من أن المستهلكين النشيطين غير المستهدفين من قبل الشركات السلبية غير محميين بقواعد الاختصاص القضائي.

ومن التطبيقات القضائية في الصين، رفعت وكالة سفر صينية Suzhou Youth Travel ومقرها في الصين، دعوى قضائية ضد زوجين، أدعت الوكالة أنها أوفت بالالتزامات طبقاً للعقد بينهم بعقود السفر الشاملة إلا أن الزوجين لم يقوموا بدفع مقابل الخدمة ٩٤٠٩ يوان صيني، فقد طبقت المحكمة الصينية القانون الصيني على أساس مبدأ الأداء المميز بغض النظر عن ما إذا كانت وكالة السفر الصينية قد انخرطت في أنشطة تجارية في مكان الإقامة المعتادة للمستهلك(٧٥).

وفي واقعة أخرى Lixiangaun ضد Tiang Weifang(٧٦)، أشترت الأولى المقيمة في تايون، لوحاً خشبياً من متجر يملكه الثاني ويقع مقره في الصين، إلا إنها اكتشفت أن المنتج كان معيبًا ولذلك أقامت دعوى قضائية في الصين، فقضت المحكمة بأنه بالرغم من أن مكان الإقامة المعتادة للمستهلك في هذه الحالة في تايوان، فإن التاجر لم يستهدف تايوان، ولقد رأت المحكمة أن قانون توفير المنتج (قانون الصين) يجب أن ينطبق بموجب المادة ٤٢ من قانون النزاعات الصينية، وتظهر هذه الحالة أن المستهلكين المتنقلين الذين يسافرون إلى مقر الشركة لشراء سلع أو خدمات لا يتمتعون بالحماية بموجب اختيار المستهلك الوقائي لقواعد القانون وفي مثل هذه الحالة، لا يمكن التنبؤ بتطبيق قانون محل الإقامة المعتادة للمستهلك بالنسبة للشركة، حيث تهدف متطلبات النشاط التجاري إلى توفير اليقين القانوني للشركات وتقليل المخاطر التجارية(٧٧). فالمادة ٤٢ من قانون النزاعات الصينية(٧٨) في حد ذاتها لا توفر معايير محددة، فيمكن إذا كانت السلع أو الخدمات ملموسة وتتطلب تسليماً ماديًا، اعتبار توريد

---

https://eapil.org/2022/01/24/electronic - consumer - contracts– and private– international– law– combining– Targeting test– with– dis targeting - test

(٧٥) أنظر في ذلك الحكم

- Bósch V Xian Xindaga international travel agency and Zhang Li, Shaan xi High peoples court (2016) Shaan Min Zhong No 511.

(٧٦) أنظر هذه القضية

- Li Xiangaun V., Jiang Weifang. Guangxi Zhuangzu Autonom– ous Region High Peoplés court, (2016) Gui Min Zhong No. 34.

(77) Z. S. tang etal, conflict of laws in the peoples Republic of China (Edward Elgar pubishing, 2016). P. 232. Para, 8. 67.

(78) Z. Chen, in D, weietal (eds), innovation and the transformation of consumer law, p. 191.

(ISSN: 2537 - 0758)

هذه السلع أو تسليمها إلى المستهلك بمثابة (أنشطة تجارية ذات صلة) حيث يجب أن يكون لدى الشركة معرفة بمكان المستهلك إذا كانت السلع أو الخدمات غير ملموسة، ويجب على الشركات اعتماد خطوات معقولة للتحقق من الإقامة المعتادة للمستهلك، فإذا لم يكن الأمر كذلك، فيجب اعتبار إبرام العقد وتنفيذ العقد على إنه انخراط في أنشطة تجارية ذات صلة بمكان الإقامة المعتادة للمستهلك، كما أنه بالمقارنة مع نشاط الاستهداف في الإتحاد الأوروبي– يعتبر اختبار عدم الاستهداف في الصين أكثر ملائمة للمستهلكين، نظرًا لأن تحديده يكون أكثر مرونة من نشاط الاستهداف[٧٩].

خاتمة

تقييم لمعيار الاستهداف والنتائج المترتبه عليه

بعد العرض السابق لمعيار الاستهداف، يتضح أن لائحة بروكسل قد تجاوزت الحماية التي كانت مقررة للمستهلك في عقود الاستهلاك وفقاً لإتفاقية روما بشأن القانون الواجب التطبيق على الالتزامات التعاقدية الدولية ١٩٨٠، وذلك من خلال تبني لمعيار الاستهداف لتطبيق قواعد الاختصاص القضائي الحمائية للمستهلك[٨٠].

فبعد أن كانت اتفاقية روما– سابق الإشارة إليها– تشترط لتطبيق قواعد الاختصاص الحمائية للمستهلك أن يكون التعاقد تم بناء على عرض خاص موجه إلى دولة هذا المستهلك وإن كان المستهلك قد أتم إجراءات التعاقد في دولته[٨١]، جاءت لائحة بروكسيل، تقضي باختصاص محكمة موطن المستهلك متى كان المهني قام بتوجيه نشاطه نحو دولة المستهلك وهو الأمر الذي يتناسب مع طبيعة العقود الاستهلاكية الإلكترونية، وذلك بغض النظر عما إذا كان المستهلك أتم الإجراءات الضرورية للتعاقد في دولته من عدمه[٨٢].

وبذلك تكون لائحة بروكسل جاءت بحماية أكبر للمستهلك في إطار عقود الاستهلاك الإلكترونية.

فيستطيع المستهلك أن يختار محاكم دولته أو محاكم دولة المهني عندما يبرم عقداً مع شخص يمارس أنشطته التجارية أو المهنية في الدولة التي يوجد على إقليمها موطن المستهلك أو عندما يقوم المورد بتوجيه أنشطته– بأي وسيلة– تجاه دولة المستهلك أو

(79) Z S Tang et at. Conflict of laws in the people's Republic of China (Edward Elgar Publishing, 2016). P. 232, p. 232. Para, 8. 67.

(80) Fallon (M): Commerce électronique et droit international privé Rev. Crit, n3. 2002. P. 462.

(٨١) د. خالد عبدالفتاح: حماية المستهلك في القانون الدولي الخاص، مرجع سابق، ص ١٦٣.

(82) Caprlolt (E): Reglement deslitiges internationaux et droit applicable dans le commerece électronique, Litec. 2002. P. 48, p. 49.

عدة دول من بينها دولته وشريطة أن يدخل العقد في إطار هذه الأنشطة، بينما لا يستطيع المورد رفع دعواه إلا أمام محاكم الدولة التي يتوطن فيها المستهلك(٨٣).

لذلك فعلى موردي الخدمات والبضائع عبر الإنترنت أن يدركوا جيدًا أن توجيه النشاط للمستهلكين الأوروبيين يمكن أن يؤدي وفي الغالب لاختصاص المحاكم الأوروبية وأن تطبق عليهم القوانين الأوروبية المتشددة في مجال حماية المستهلك. ورغم ما تقدم إلا إن معيار الاستهداف لم يسلم من النقد ومنها(٨٤):

أولاً: أن لائحة بروكسل ذهبت إلى ضرورة حماية المستهلك الإلكتروني وذلك من خلال منحه الحق في رفع دعواه أمام محكمة محل إقامته متى تم استهدافه من جانب المهني، وهذا من شأنه جعل جميع البائعين على الإنترنت عرضة لخطر التقاضي أمام جميع محاكم دول الإتحاد الأوروبي ويرجع هذا إلى أن أغلب المواقع الإلكترونية الأوروبية توجه نشاطها نحو جميع الدول الأعضاء داخل الإتحاد الأوروبي. وهذا الأمر يمثل خطر على الشركات التي تمارس نشاطها عبر الإنترنت وخاصة الشركات الناشئة والصغيرة، فالأمر يمثل عبء كبير عليها في الانتقال من دولة إلى أخرى محل إقامة المستهلك للتقاضي هناك(٨٥).

ورغم وجاهة هذا النقد، إلا إنه لم يمكن التضحية بمصلحة المستهلك باعتباره الطرف الضعيف في العلاقة التعاقدية من أجل المهني، وإن كان لهذه الشركات الصغيرة اللجوء إلى استبعاد الدول البعيدة التي قد لا ترغب في التعاقد مع مواطنيها(٨٦).

ثانيًا: يلقي هذا المعيار على كاهل المحكمة المختصة النظر في تحديد مدى توافر الاستهداف للدولة محل إقامة المستهلك، وهذا الأمر قد يؤدي إلى اختلاف بين المحاكم بعضها البعض في تحديد العوامل الأكثر أهمية ورجاحة في تحديد العوامل التي تؤكد توافر الاستهداف من عدمه وهذه العوامل سبق ذكرها بالتفصيل مثل اللغة أو العملة وبناء عليه إذا كان الموقع يستخدم لغة معينة وكان المستهلك لا يستخدم هذه اللغة التي

---

(٨٣) د. بولين أيوب: تحديات شبكة الإنترنت على صعيد القانون الدولي الخاص، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠٠٦، ص ١٠٣.

(٨٤) د. أحمد عبدالكريم سلامة: حماية المستهلك في العقود الدولية الإلكترونية، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٨٥) د. جمال محمود الكردي:- مدى ملائمة قواعد الإختصاص القضائي الدولي التقليدية لمنازعات الحياة العصرية، المرجع السابق، ص ١١٨.

(٨٦) د. عادل أبو هشيمة:- عقود خدمات المعلومات الإلكترونية في القانون الدولي الخاص، مرجع سابق، ص٣٤٠.

(ISSN: 2537 - 0758)

يستخدمها الموقع الإلكتروني، فإن ذلك يعتبر دليلاً قويًا على أن الموقع لم يستهدف الدولة التي يقيم فيها المستهلك(٨٧).

ورغم النقد السابق الذي وجه للائحة بروكسل ٢٠٠١/٤٤، إلا أن هذا التشريع يظل علامة مضيئة في نطاقه، حيث إنه يمثل أكثر التشريعات وأهمها التي أفسحت المجال الأكبر لحماية المستهلك في عقود الاستهلاك الإلكترونية بتقرير حق المستهلك في التقاضي أمام محاكم محل إقامته. وهو الأمر الذي يتناسب مع طبيعة هذه العقود التي يمثل فيها المستهلك الإلكتروني الطرف الضعيف مادام إن المهني أستهدف دولة محل إقامة المستهلك بنشاطه(٨٨).

وبذلك فكون لائحة بروكسل أقامت علاقة متوازنة من خلال التوفيق بين مصلحة المستهلك الإلكتروني ومصلحة المهني، فقد سمح للأول أن يتقاضى أمام محاكم موطنه وفي ذات الوقت راعى مصلحة المهني في ألا يتقاضى أمام محاكم دولة لم يستهدفها بنشاطه ولم يوجه إليها إعلانات.

فمن شأن هذا المعيار القضاء على قلق المؤسسات المالية التي ترغب في امتلاك مواقع إلكترونية حيث إن وجود موقع إلكتروني في ذاته لا يكفي لخضوعها للاختصاص القضائي لأي دولة، بل يلزم أن تستهدف الدولة بأنشطتها ففي هذه الحالة فقط يمكن للمستهلكين مقاضاة هذه الشركات أمام محاكم موطنه(٨٩).

بالإضافة إلى أن معيار الاستهداف يتسم بالمرونة لأنه لا يفرض قواعد صارمة يتم تطبيقها، بل هناك مرونة في تحديد مدى توافر هذا المعيار وهذه المرونة أمر ذات أهمية ويتوافق مع طبيعة العقود الإلكترونية، فيمكن التعويل على أي عامل يكون كافي لإثبات الاستهداف مادام كان يقيني وراسخ لدى المحكمة(٩٠).

وأخيراً فرغم أهمية لائحة بروكسل في وضع حماية للمستهلك إلا إنه يخص دول الإتحاد الأوروبي فقط، ومن هنا جاء جانب من الفقه(٩١) للقول بضرورة وضع اتفاقية

---

(87) Zheng Sophia Tang. Op. cit. p 272.

(٨٨) د. حسام أسامة محمد محمد شعبان: الإخصاص الدولي للمحاكم وهيئات التحكيم في منازعات التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص ٨٢.

(٨٩) د. محمود لطفي محمود عبدالعزيز: المحكمة المختصة بالمنازعات الناشئة عن عقود المستهلك، مرجع سابق، ص ٧١.

(90) Zheng Sophia Tang. Op. cit. p 275.

(٩١) أنظر في ذلك:

- Gillies (L): Review of the new Jurisdiction rules for electronic consumer contracts with in the Europen Union, JIL. T. Issue 1. 2001.

دولية عامة لحماية مستهلكي الإنترنت ولا يقتصر تطبيقها على إقليم معين، وهو أمر يتماشى مع التطور الهائل في مجال عقود الاستهلاك الإلكترونية التي أصبحت تمثل جانب كبير من التجارة العالمية.

وفي النهاية فإننا نستنتج من العرض السابق أن معيار الاستهداف يساهم في القضاء على قلق الشركات التجارية التي تمتلك مواقع إلكترونية دولية، كما يتميز هذا المعيار بالمرونة اللازمة للتجارة الإلكترونية لعدم فرضه قواعد جامدة يتم تطبيقها على كافة الحالات، فضلاً عن أنه يلقي على عاتق المحاكم عبء البحث والتدقيق في العوامل التي تؤدي إلى اختصاص محكمة موطن المستهلك بنظر الدعاوي المتعلقة بعقود الاستهلاك الإلكترونية (مثل المواقع السلبية والتفاعلية، اللغة، حجب المواقع، ...) كما يشترط لاختصاص تلك المحاكم أن يكون الموقع الإلكتروني له تأثير حقيقي على المستهلك لإبرام العقد مع المهني.

لذلك نوصي المشرع المصري بتبني هذا المعيار والنص عليه صراحة بتشريعات حماية المستهلك.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١) أحمد عبدالكريم سلامة: حماية المستهلك في العقود الدولية الإلكترونية وفق مناهج القانون الدولي الخاص، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية في التجارة الإلكترونية، أكاديمية شرطة دبي ٢٠٠٣، المجلد الأول.

٢) بولين أيوب: تحديات شبكة الإنترنت على صعيد القانون الدولي الخاص، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠٠٦.

٣) جمال الكردي:- مدى ملائمة قواعد الإختصاص القضائي الدولي التقليدية لمنازعات الحياة العصرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٦.

٤) حسام أسامة محمد محمد شعبان: الإخصاص الدولي للمحاكم وهيئات التحكيم في منازعات التجارة الإلكترونية، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٨.

٥) خالد عبدالفتاح: حماية المستهلك في القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية ٢٠٠٢.

٦) عادل أبو هشيمة محمود حوته: عقود خدمات المعلومات الإلكترونية في القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤.

٧) محمود لطفي محمود عبدالعزيز: المحكمة المختصة بالمنازعات الناشئة عن عقود المستهلك المبرمة عبر شبكة الإنترنت، ٢٠١٨، دون جهة نشر.

(ISSN: 2537 - 0758)

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Bósch V Xian Xindaga international travel agency and Zhang Li, Shaan xi High peoples court (2016) Shaan Min Zhong No 511.
- Calliess and Renner (eds), Rome regulation (3rd edn, Wolters Kluwer, 2020.
- Caprlolt (E): Reglement deslitiges internationaux et droit applicable dans le commerece électronique, Litec. 2002.
- Carina Neumueller, are we "there" yet? An analysis of Candian and European adjudicatory jurisdiction principles in the context of electronic commerce consumer protection and policy issues, university of ot tawa law and Technology Journal, vol, 3. No. 2, 2006.
- Chen, Zhen, internet, consumer contracts and private international law, information and communications technology law, university of Groningen; Netherlands, 2021
- D. Svantesson, 'Time for the law to take internet Geolocation Technologis seriously' (2012) 8 journal of private international law.
- Fallon (M): Commerce électronique et droit international privé Rev. Crit, n3. 2002.
- Federal Rule of civil procedure 4 (k) (1):; Eurofins Pharma us Holdings v. Bio Alliance Pharma SA, 623 F. 3d. 147. 155. (3d. cir 2010)
- Foreign language skills statistics, Eurostat, https://ec.europa,eu/eurostat/statistics-explained/index.php/ foreign– language– skills– statistics
- Fredric Debussere, international Jurisdiction over E– Commerce consumer contracts in the European Union: Quid Novi Sub Sole? International journal of law and information technology 2002.
- Gibraltar Betting & Gaming Association Ltd, V. Secretary of state of culture, media & sport, 2014.
- Gillies (L): Review of the new Jurisdiction rules for electronic consumer contracts with in the Europen Union, JIL. T. Issue 1. 2001.
- Hill, cross– border consumer contracts coxford university press, 2008).
- http://www.internet society. Org/ wp– content/ uploads/ 2017/ 03/ content Blocking over view. Pdf.
- https://eapil.org/2022/01/24/electronic - consumer - contracts– and private– international– law– combining– Targeting test– with– dis targeting– test.

- https://www.gmoregistry.com/en/geotlds/pdf/tokyo-domain-name-registrtion policies.pdf
- https://www.thompson Coburn.com/insights/blogs/internet– law– t.. zippo– sliding– scale– for– internet– Jurisdiction– slide– into– oblivion.
- Intell Extual Property: Principles Governing Jurtsdiction, Choice of law, and judgments in transnational Disputes, 204 CAM, law inst. 2008.
- JH– Duning and SM Lundan, Multingtional Enter prises and the Global Economy (2nd edn, Edward Elgar publishing, 2008.
- Judgment of September 2019. Ams Neva. LT d– V- Her. Itage Audio Sl, C- 17 2018– Eu.
- Li Xiangaun V., Jiang Weifang. Guangxi Zhuangzu Autonom– ous Region High Peoplés court, (2016) Gui Min Zhong No. 34.
- Lousky (R): Competence judicaire pour l'e– commere le nouveau réglement européen est adopte et publie. 2001 http://www.droit-technologie.org.
- M Trible, "The future of Cyber– Travel: Legal implications of the Evasion of Geolocation "(2012) 22 fordham intellectual property. Media and entertainment law Jouranl 653.
- M Wilderspin, 'consumer contracts' in G Rühl et al (eds), Encyclopedia of private international law (Edward Elgar Pub– Lishing, 2017).
- Marco Berliri, "Jurisdiction and the Internet, and European Regulation 44 of 2001" in, E-Commerce: Law and Jurisdiction.
- Mark Sableman: will the Zippo Sliding scale for internet Jurisdiction Slide into oblivion? The mpson co Burn Up, January 12. 2016
- Marketa Trimble, Extraterritorial Enforcement of National law in connection with online commercial activity, research Hand Book on Electronic commerce.
- Marketa Trimble, the fature of cyber travel: Legal implications of the Evasion of Geolocation, 22 Fordham in tell, prop. Media & Ent. L. J. 567 2012
- Marketa Trimble: Torgeting factors and conflict of laws on the internet, scholarly commons UNLV Boyd law, 2020.
- Michael Cordera, "E– Consumer protection: A comparative analysis of EI and US consumer protection on the internet" Rutgers computer and technology law Journal vol 27. 2001.

(ISSN: 2537 - 0758)

- Mofoss and L Bygrave, international consumer purchases through the internet: jurisdictional issues pursuant to European law, (2000) 8 international jOurnal of law and information technology .
- Nicolas Scidler & Andrei Rabachevsky, internet society perspectives on internet content Blocking: An over view, internet society. (May 2017).
- Oren international jurisdiction over consumer contract in e– Europe' (2003) 52 international and comparative law quarterly 677, GP Calliess and m-Renner (eds), Rome Regulations (3rd ed, wolters Kluwer, 2020.
- P Kaye, civil Jurisdiction and Enforcement of foreign judgments (preo fissional book limited, 1987 823, stone, the conflict of laws (longman group limited 1995).
- P manko wski and p Nielsen, jurisdiction over consumer contract in u magnus and p man ko wski (eds), Brussels ibis regulation (otto Schmidt) 2016.
- P. Plender and M wilderspin, the European private international law of obligations (5th edn, sweet & Maxwell, 2020).
- Pammer and Hotel Alpenhof, ECLI: EU: C: 2010: 273, Para 67; com (1999) 348 final, Paras 4. 2– 1 and 2.2.2
- South Dakota V. Wayfair, Inc, 138 S. CT. 2080– 2095, 2097– 98, 2018.
- The comparative law year book of international business, special Issue, 2002 (the flague Kluwer law international, 2003).
- The English Effect, Britsh council 2 (2013) https://www.britshcouncil.org/sites/default/files/ enlish– effect– report– v2. Pdf.
- The Guidelines on vertical restraints, oj 2009 C 291.
- This Situation would be similar to the Situation in Spanskik V, Tv Polska see spanski Enterprises, inc, v. Telewizja Polska, S.A, 883, F. 3d 904 (D.C. Cir 2018).
- Tokyo Domain Name Registration Policies, Gmo Regtstry version 1.01.
- Z. S. tang etal, conflict of laws in the peoples Republic of China (Edward Elgar pubishing, 2016). P. 232. Para, 8. 67.
- Zheng Sophia Tang: Electronic consumer contracts in the conflict of law, HART publishing oxford and porland, Oregon 2009, this book is based on phd thesis submitted to the university of birminghqm in summer 2007.